

البعد المائي مدخل لصياغة إستراتيجية حتمية

د. أيمن السيد عبد الوهاب

خبير بمركز الأهرام للدراسات
السياسية والاستراتيجية ورئيس
تحرير مجلة أحوال مصرية

الحدود)، وأهمية هذا المدخل التحليلي، هو البحث عن سبل إعادة صياغة العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، وهو هدف يتجاوز بطبيعة الحال نطاق هذا التقرير، ولكنه يمثل المرجعية التي يركز عليها هذا التقرير في معالجته.

أولاً: الركائز الحاكمة للبعد المائي:

مثل ملف مياه النيل مرآة عاكسة لطبيعة العلاقة بين مصر والسودان، ومؤشراً على حدود التعاون والتوافق من جانب، وحدود التنافس والتباين والصراع من جانب آخر، بل إنه مثل في كثير من الأوقات مساحة ومادة للصراع الداخلي في السودان ورؤى سودانية لمستوى العلاقة مع مصر، وهو ما تجلّى في الموقف من اتفاقية ١٩٥٩، والموقف من المبادرة المصرية للتعاون الجماعي «الإندوجو». من هنا يمكن التأكيد على مجموعة من النقاط والركائز:

١- ضعف البوصلة الحاكمة لمسار المصالح الإستراتيجية المشتركة:

أ- مرجع ذلك في الحقيقة يعود للكثير من الأسباب والتراكمات المرتبطة بالإرث التاريخي والحساسيات التي تراكمت وتركت بصمتها على كثير من ثواب الإدراك لاسيما لدى بعض القوى والاتجاهات السياسية السودانية تجاه مصر.

ب - انحياز السياسة المصرية لبعض القوى السياسية السودانية وافتقاد المبادرة والتواجد بفاعلية في الساحة السودانية نتيجة للعديد من الأسباب التي تتحملها القيادة

إن محاولة توصيف العلاقات المصرية - السودانية في اللحظة الراهنة، تقتضي معالجة متعمقة تأخذ في الاعتبار متطلبات تحليل العديد من المتغيرات والمستجدات التي شهدتها العلاقات المشتركة على مستوى الرؤى الاستراتيجية والمصالح والسلوك خلال العقود الثلاثة السابقة على الأقل، وتحديدًا منذ سقوط حكم جعفر النميري عام ١٩٨٥.

فالتغير الجوهري امتد من التباين على مستوى الإدراك المتبادل للقضايا والمصالح المشتركة إلى تباين حاد في الرؤى الاستراتيجية للعلاقة المشتركة، صحيح أن الروابط الشعبية ما تزال قوية، وصحيح أن هناك بعض القوى والاتجاهات في البلدين تحرص على دعم أطر العلاقات البينية، وصحيح أن ما يجمع البلدين من مصالح أكثر بكثير مما يفرق أو يدفع نحو التجاذب والتنافس أو حتى الصراع، ولكن من الضروري ونحن نقيم مسار تلك العلاقات، ونطرح رؤى للمستقبل أن نأخذ في الاعتبار مجموعة القيود والركائز التي استندت إليها العلاقات بين البلدين بشكل عام، وموقع القيود والمحججات التي ظلت حاكمة لمسار تلك العلاقات وحصارها في إطار الحد الأدنى من التوافقات والعلاقات والتجاذبات.

هذا التقييم ضروري بل وحتمي أيضاً ونحن نركز على بعد واحد من الملفات أو القضايا الشائكة في مسار العلاقات بين البلدين، حتى نستطيع الإجابة على التساؤل الرئيسي الخاص بهذا التقرير، هل قضية المياه تمثل سبب لتوتر العلاقات أم هي عرض لأزمة العلاقات المشتركة وإدارتها؟ (مثلها مثل قضية

أي مشروع على النهر، مما دفع دول المنبع تفسير ذلك على أنه يمنح مصر حق الفيتو على إقامة مشروعات مائية تؤثر على حصتها التاريخية من مياه النيل.

ولعل أهم ما أسفرت عنه الاتفاقية هو تثبيت مبدأ الحقوق المكتسبة لمصر في كل إيراد النهر وتحديد حصتها من هذه المياه بـ ٤٨ مليار م^٣، وحصّة السودان بـ ٤ مليار م^٣ من المياه. كما أنها عكست العديد من التفاعلات المتشابكة المرتبطة بطبيعة المرحلة والدور البريطاني فيها، بحيث لم يشكل قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، واستقلال السودان عام ١٩٥٦ بداية مرحلة جديدة، بقدر ما تأثر بتاريخ تلك العلاقات وما أفرزته من حساسيات سودانية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إقدام مصر على بناء السد العالي، قد أسهم في إفراز العديد من المستجدات والتعقيدات التي استمرت حتى تم توقيع اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩ المستمرة حتى الآن.

ومن ثم، فإن اتفاقية ١٩٥٩ مكملت لاتفاقية ١٩٢٩، وليست لاغية لها، فهي تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من السودان ومصر، على أن تكون الحصّة الكلية لمصر حوالي ٥,٥ مليار متر مكعب، في مقابل نحو ١٨ مليار متر مكعب لدولة السودان سنويًا.

وأيًا كان الواقع الذي أوجدته اتفاقية ١٩٥٩، إلا أنها لم تستطع أن تتجاوز تلك الحساسيات والشكوك التي ثارت من جانب دول الحوض ككل بما فيها السودان. وفي هذا الإطار، يمكن رصد عدد من المعطيات والمستجدات التي رسختها الاتفاقية، منها:

١ - أن الاتفاقية وإن كانت لم تنشئ وضعًا قانونيًا جديدًا لمصر فيما يتعلق بمياه النيل، إلا أنها وضعت إطارًا قانونيًا أكثر شمولًا لتنظيم علاقات البلدين بالنسبة لمسألة المياه، بالإضافة لتأكيد حقوق مصر التاريخية في مياه النيل.

٢ - أيًا كانت التحفظات السودانية على اتفاقية ١٩٥٩، فإن ذلك لا يلغي أنها تعد نموذجًا لحل مشاكل معقدة تركها الاستعمار البريطاني بعد اتفاقية ١٩٢٩، التي عقدت بين البلدين بواسطة بريطانيا كممثل للبلدين. والجدير بالذكر هنا أن اتفاقية ١٩٥٩، وإن كانت قد حدثت من حالة الغبن والشعور بالظلم التي شعر بها السودانيون إثر توقيع اتفاقية ١٩٢٩، إلا أنها لم تنهها. فقد تركت اعتراض قطاع كبير

المصرية المتعاقبة بشكل مباشر (أو فرضت عليها نتيجة القبول بالتوجهات السودانية المعادية لمصر، ورفض بعض القوى الدولية والإقليمية للدور المصري في السودان).

ج - تغليب المحدد السياسي الدافع لتجاوز المصالح الاستراتيجية وهو ما انعكس في عدد من القضايا المتشابكة والمتداخلة التي أُلقت بظلالها على ملف مياه النيل، مثل ملف الحدود (حلايب وشلاتين)، وموقع جماعة الإخوان المسلمين في العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى تباين التحالف الاستراتيجي على المستوى الإقليمي، مثل تركيا وإثيوبيا وقطر وإيران (من قبل)، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحقيق مسار تعاوني في الجوانب التنموية والاقتصادية المشتركة، وبالتالي انعكس البعد السياسي السلبي بشكل أكبر على مسار العلاقات المصرية السودانية، وقد ظهر ذلك بوضوح على صعيد ملف سد النهضة.

٢- ضعف المشاركة الشعبية والمجتمعية:

أسهم هذا الضعف كمكون حاكم للعلاقات (المصرية - السودانية) في افتقاد العلاقات للكثير من الخصوصية والتميز، بل إنه أصبح في كثير من الأوقات عبءًا عليها، وفي الحقيقة إن مسؤولية هذا التراجع يتحملها الجانبان من ناحية، كما أن ضعف المؤسسات الثقافية والمجتمعية وارتباطها بالتوجهات الرسمية الحاكمة في الدولتين قد أسهم أيضًا في تهميش الدور المجتمعي الداعم للعلاقات من ناحية ثانية، فضلًا عما اكتنف كل من المجتمع المصري والسوداني من متغيرات ثقافية وأيديولوجية واستقطاب أسهمت بدورها في تعميق الفجوة وزيادة الإدراك السلبي المتبادل.

ثانيًا: الإطار المؤسسي والقانوني:

جاءت اتفاقية عام ١٩٢٩ واتفاقية عام ١٩٥٩ بمثابة المحددين الأبرز في مسار العلاقات المائية (المصرية - السودانية) خلال العقود الماضية، فقد تضمنت اتفاقية ١٩٢٩ مهمة تنظيم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية، كما اشتملت على بنود خاصة بالعلاقة المائية بين مصر والسودان. فقد قضت تلك الاتفاقية التي وقعت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية التي مثلت الاستعمار نيابة عن أوغندا وتنزانيا وكينيا والسودان بحصّة مائية ثابتة لمصر، وتطلب الاتفاقية من دول المنابع إخطار مصر عند تنفيذ

والقانوني، مما أدى إلى احتكاكات وجود في العلاقات في كثير من الأحيان. السمة الثانية، فترتبط بما يُمكن تسميته بأزمة تخصيص الموارد بقدر أكبر من ندرتها، فالنيل يحمل في طياته الكثير من عوامل الربط والخير لكل من مصر والسودان، بل ويمتد ليشمل دول الحوض جميعاً، ولكن يظل الميراث الممتد من الحساسيات ومشاعر عدم الرضا حائلاً دون تحقيق الرؤية الأوسع والأشمل للتعاون.

ثالثاً: أزمة سد النهضة ومسار التفاعات:

مثل عدم التوافق على التقرير الاستهلاكي الذي أعده المكتبان الاستشاريان (بى آر إل وأرتيليا) من قبل مصر من جانب، وإثيوبيا والسودان من جانب آخر، وحقيقة الموقف الذي حكم السودان منذ الإعلان عن سد النهضة في إبريل ٢٠١١، على الرغم من محاولات الظهور في كثير من الأحيان كطرف ثالث أو وسيط، وهنا يجب التوقف للتأكيد على عدد من النقاط التي تبرز أن البعد المائي والموقف من سد النهضة ليس هو جوهر مشكلة العلاقات (المصرية - السودانية)، نذكر منها:

١- أن الخلاف الحالي حول مرجعية التقرير الاستهلاكي يتعلق بتحديد حجم التأثير السلبي للسد ومعامل الأمان وحجم التخزين وسنوات الملء، فضلاً عن التأثير البيئي والجيولوجي، وهى أمور تصب في صالح السودان كما هو لمصر.

٢- أن عودة السودان لحضور اجتماعات مبادرة دول حوض النيل رغم رفضها لاتفاق عنتيبي الذي يتجاهل حقوق السودان ومصر في حصص المياه يوضح أن التباين بينهما في الآليات وليس الأهداف والركائز الأساسية (مصر ترفض العودة بدون التفاوض على نقاط الخلاف).

٣- أن التوافق السوداني مع السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل تاريخياً لم يشهد هذا التباعد في الموقف والرؤى الذي تشهده هذه المرحلة، وهو ما تؤكد أيضاً تجارب التعاون الجماعي خلال مبادرة الأندوجو والتيكونيل وخلال التفاوض منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠ في إطار مبادرة دول حوض النيل، وهو ما يؤكد أن التباعد يرتبط بعوامل أبعد ما تكون عن المكاسب المتحققة من سد النهضة. وأن الرؤى السودانية لمصالحها الداخلية والإقليمية وربما الدولية قد ارتبطت بإثيوبيا بقدر أكبر من مصر.

من السودانيين حول قانونية وشرعية الاتفاق الذي أبرم في عهد الحكم العسكري (حكومة إبراهيم عبود)، وافتقاره للتفويض الشعبي، وفي عدالة الاتفاق نفسه، وفي الحصص التي حصل عليها السودان، وفي غمر أراضٍ عزيزة وغالية من أرض السودان (حلفا)، وفي التعويض المالي عنها، والذي قدر بـ ١٥ مليون جنيه مصري، في وقت طالب فيه السودانيون بـ ٣٥ مليون جنيه من الحكومة السابقة (حكومة عبد الله خليل). وبالتالي فقد أعادت الانتقادات التي وجهت لهذه الاتفاقية، شعور السودانيين بالغبن من اتفاقية عام ١٩٢٩ نتيجة قلة التعويضات التي قدمت للسودان، مقابل الأضرار التي لحقت بالمواطنين من جراء مشروع خزان جبل الألباء، ومن ثم كان إلغاء اتفاقية عام ١٩٢٩ عشية استقلال السودان من جانب واحد بمثابة رسالة مباشرة للقيادة المصرية، وتعبيراً عن الشعور بالإجحاف، لاسيما مع الرغبة في توسيع مشروع الجزيرة وتحفظ مصر.

٣- توزيع فوائد مشروعات ضبط النهر، وذلك على أن تنشئ مصر خزان السد العالي عند أسوان، كخطوة أولى في مشروعات التخزين المستمرة على النيل وتوزيع حصيلة ما يخزنه السد العالي بنسبة ١٤,٥ مليار م^٣ للسودان، و ٧,٥ مليار م^٣ لمصر (بحيث تصبح الحصيلة الإجمالية لحصصة السودان ١٨,٥ مليار م^٣، وحصصة مصر ٥,٥ مليار م^٣).

٤- اعترفت الاتفاقية بحقوق البلاد الواقعة على النيل في الحصول على نصيب من مياهه، وإن اشترطت موافقة البلدين (مصر والسودان) وأن يخصم مناصفة بينهما، وهو ما تضمنته المادة (٢) من باب الأحكام العامة. وإن كان من الملاحظ أن السياسة المصرية التي تضع اتفاقية ١٩٥٩ في صدر أولوياتها، قد أكدت على عدد من الركائز أهمها: الاعتراف بحق دول الحوض في حصص من مياه النيل شريطة ألا يؤثر ذلك على حصتها من المياه، وأن تتعلق بما يزيد عن احتياجات مصر والسودان، وبالتالي انتهت جولة المفاوضات برفض مصر مطالب هذه الدول بخمسة ملايين متر مكعب سنوياً، استناداً لعدم توافر معلومات كافية عن احتياجاتها الفعلية.

وهناك عدد من الخصائص والسمات المتعلقة بموقع مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية - السودانية منها: السمة الأولى، أن الخلاف حول اتفاقيتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ قد غلب عليه الطابع السياسي بقدر أكبر من الطابع الفني والهندسي

٤- أن تطور الموقف السوداني من أزمة سد النهضة يمكن رصده من خلال ثلاث مراحل، اتسمت المرحلة الأولى منه بالتوازن، حيث حرص السودان على إيجاد قناة اتصال وحوار بين مصر وإثيوبيا، وتبني خطاب ومواقف داعمة لجهود تسكين الأزمة والظهور كطرف وسيط بين طرفي الأزمة مصر وإثيوبيا. مع التأكيد على أهمية استكمال الدراسات المرتبطة بالسد وتوفير عوامل الأمان.

بينما اتسمت المرحلة الثانية، بالتأييد المطلق والكامل لإثيوبيا في ملف سد النهضة، بعد أن أصبح الخطاب السوداني مركزاً على تأكيد فوائد السد للسودان وعدم الإضرار بالمصالح المصرية. ومن ثم، انتقل السودان من كونه مؤيداً لبناء السد إلى داعم له ولتغيير المنظومة التي حكمت تفاعلات التعاون المائي في حوض النيل، بمعنى التهاهي السوداني مع الموقف الإثيوبي فيما يتعلق بسد النهضة ورؤيته الجديدة. وهو ما برز في اتجاه بعض وسائل الإعلام السودانية نحو الترويج بأن الاتفاقيات التاريخية الخاصة بمياه النيل والتي أبرمت في القرن الماضي، هي اتفاقيات ظالمة لحقوق دول الحوض المائية، لاسيما اتفاقية ١٩٥٩، على الرغم من أن السودان قد استفاد منها، على الصعيدين المائي والمادي، كما سبق وذكرنا.

والسؤال الحاكم هنا يتعلق بتفسير هذه الازدواجية، وهل هي ازدواجية أم تعبير عن توازن تستهدفه السودان للتعبير والمحافظة على مصالحها؟. بالطبع المسألة تتعلق أولاً وأخيراً بالمصالح وحجم الضغوط والفرص وتكلفة الأضرار.

أما المرحلة الثالثة، فبدأت عقب إسقاط الشعب المصري حكم الإخوان المسلمين في يونيو ٢٠١٣، وما نتج عنه من فتور في العلاقة بين مصر والسودان، بالرغم من الحذر السوداني، وإعلان السودان أنه أمر داخلي مصري، إلا أن الأجواء السياسية والإعلامية داخل السودان كشفت عن حلقة جديدة من التوتر والتباعد الاستراتيجي بين البلدين.

ويتجلى ذلك بوضوح في تراجع العلاقات (المصرية - السودانية) في مقابل تطور العلاقات (السودانية - الإثيوبية)، وتشابك مصالحها، وخاصة تلك المتعلقة بنفوذ إثيوبيا الإقليمي وعلاقتها بالأوضاع الداخلية في السودان، فضلاً عن عدد من الأسباب الأخرى، منها: السياسية، متمثلة في حرص الخرطوم على فك الحصار السياسي المفروض عليها بالتقارب مع النظام الإثيوبي كأحد الفواعل الإقليمية في المنطقة، وكحليف استراتيجي مهم للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شرق أفريقيا، وعلى الصعيد الاقتصادي، فتكمن في الوعود الإثيوبية بتزويد السودان بالكهرباء من سد النهضة بأسعار مميزة، بالإضافة إلى التركيز على إيجابيات السد بالنسبة للسودان، وخاصة مسألة تنظيم جريان المياه، وتجنب تأثيرات الفيضان، وبالتالي إمكانية زراعة آلاف الأفدنة في السودان. كما أن بناء سد النهضة يفتح الطريق مستقبلاً أمام بناء المزيد من السدود على ضفتي نهر النيل، خاصة وأن السودان تستهدف إقامة مجموعة من السدود في شمال البلاد.

ولذا، سعى الاتجاه الحكومي السوداني إلى توسيع دائرة التوازنات مستنداً إلى التركيز على التداعيات الإيجابية التي يحملها السد، وانعكاسها على التنمية في منطقة شرق أفريقيا، مع التلميح إلى عدم إضرار سد النهضة بالمصالح المائية المصرية، وعدم المساس بحصة مصر التاريخية في مياه النيل.

وقد عبر الخطاب الرسمي السوداني بوضوح عن هذه المكتسبات في كثير من المناسبات، ولكن كان أبرزها عام ٢٠١٣ عقب تدشين شبكة الربط الكهربائي بين السودان وإثيوبيا، حيث أعلن الرئيس السوداني عمر البشير خلال خطاب جماهيري مساندة حكومته للموقف الإثيوبي بشأن بناء سد النهضة. ودون الالتفات أو الإشارة إلى بعض الاتجاهات والآراء غير الرسمية الداعية للتحفظ على الموقف السوداني

ولذا، سعى الاتجاه الحكومي السوداني إلى توسيع دائرة التوازنات مستنداً إلى التركيز على التداعيات الإيجابية التي يحملها السد، وانعكاسها على التنمية في منطقة شرق أفريقيا، مع التلميح إلى عدم إضرار سد النهضة بالمصالح المائية المصرية، وعدم المساس بحصة مصر التاريخية في مياه النيل.

رابعاً: تبين الرؤى والمصالح:

لا يمكن تفهم هذا التباعد في الرؤى الاستراتيجية المصرية - السودانية بدون تحليل مرتكزات كل دولة ومصالحها، ومنظورها لتحقيق مقومات الأمن القومي بمنظوره الواسع، بمعنى أن تعاطي السودان مع سد النهضة لم يأخذ في الاعتبار

الوضع الإثيوبي الحالي الذي يشهد حالة من عدم الاستقرار وإعلان للطوارئ وصراع قوى داخلية على السلطة مستنداً إلى صراع عرقي وقبلي، فما يحمله الوضع في إثيوبيا يؤكد على أهمية الاستقرار كمدخل للتنمية المنشودة، وأن الصراع على الموارد الطبيعية بما فيها المياه تتطلب التعاون والتوافق على الآليات الداعمة للتعاون المؤسسي والقانوني، وأن سياسة فرض الأمر الواقع وتهديد الأمن المائي لمصر لا يعزز الاستقرار أو سبل التعاون المنشودة، وخاصة أن مشكلة المياه في حوض النيل ليست نادرة ولكن سوء تنظيم وإدارة لعملية التعاون، وبالتالي ليس من مصلحة الاستقرار في منطقة حوض النيل عدم مراعاة المصالح المصرية أو استغلال مرحلة عدم الاتزان التي مرت بها مصر.

وإن كان التحرك الرئاسي المصري الأخير على هامش اجتماعات الاتحاد الإفريقي مع الرئيس البشير ورئيس وزراء إثيوبيا ديسالين، قد أكد على أهمية تجاوز العقبات ودعم أطر التعاون، فإن ما فرضته أحداث إثيوبيا من متغير حالي يزيد من ضغط عامل الوقت، وخاصة مع عدم انتهاء الدراسات الاستشارية واستمرار عملية بناء السد ورغبة إثيوبيا في تشغيل السد، بما يعني أن الأشهر القليلة القادمة سوف تكون ضاغطة ودافعة نحو مزيد من التوتر، فالتوافق على الملء الأولي حتمي، والانتهاء من الدراسات ضرورة، وقبل ذلك من الضروري توفير إطار سياسي داعم للإطار الفني والدخول في مفاوضات حقيقية تدعم فكرة التعاون والتنسيق المائي في الحوض الشرقي أمر لا يجب تأخيرها.

وهنا يأتي أهمية بناء منظور شامل للعلاقات المصرية - السودانية على المستوى الاستراتيجي، يستند في أحد ركائزه على دفع التعاون والتنسيق في الحوض الشرقي كبداية ونموذج للتعاون بين كل دول حوض النيل، والوصول إلى إطار مؤسسي وقانوني ضامن للتعاون والمصالح المشتركة، وذلك عبر التوصل إلى توافقات حقيقية لإنهاء أزمة سد النهضة، من خلال توفير إدارة ثلاثية للسد، يمكن أن يستتبعها بناء منظومة متكاملة للربط بين السدود في كافة دول حوض النيل عبر شبكة تعاون مائي وكهربائي، توفر القدرة على إدارة وتنظيم مياه نهر النيل، بما يحقق التنمية الشاملة لكل دول الحوض.

وأن يمثل سد النهضة نموذج للتعاون وليس للصراع والتنافس عبر محاصرة الطموح الإثيوبي، وتنظيم عملية

والداعية إلى دراسة الآثار السلبية للسد، والمؤكد على الفوائد الكبرى التي سوف تحققها إثيوبيا فقط، وهنا يمكن التوقف أمام تصريح الدكتور أحمد المقتي، الخبير السوداني الدولي في المياه، بأن هدف أديس أبابا من إنشاء سد النهضة الظاهر هو بيع الكهرباء، بينما يكمن الهدف الأصلي في بيع المياه، وهو ما يعكس حرص إثيوبيا الدائم على عدم تضمين الاتفاقيات الموقعة بين الدول الثلاث أي نصوص على حرية تصرفها في مياه نهر النيل.

كما كانت مشاركة الرئيس البشير في احتفالات أديس أبابا بمناسبة مرور ست سنوات على بدء أعمال البناء في سد النهضة في إبريل ٢٠١٧، فضلاً عن المشاركة في الاحتفالات الإثيوبية بيوم الأمم والشعوب والقوميات الإثيوبية في ٨ ديسمبر ٢٠١٧، وما صاحبهما من تصريحات للمسؤولين السودانيين معبرة بوضوح عن مستوى التعاون والتنسيق، بل إن التصريحات ذهبت إلى مساحة أكبر من التضامن، حيث اعتبر الرئيس البشير أن أي تهديد لأمن إثيوبيا هو تهديد مباشر للأمن القومي السوداني. كما أشار إلى أن نهضة إثيوبيا تعتبر نهضة للسودان، والعكس كذلك. فيما عبر عن تقديره لما اعتبره مساهمة إثيوبية في رفع العقوبات الأمريكية عن السودان. كما جاءت زيارة ديسالين إلى الخرطوم في ٨ نوفمبر ٢٠١٧، لتضيف مساحة جديدة للعلاقات عبر الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين، إضافة إلى تأكيد الجانبين على عدم وجود خلافات بينهما حول مرجعيات ترسيم الحدود.

ورغم حرص القيادة السياسية المصرية على تحسين العلاقات المشتركة مع السودان، أو على الأقل تجنب الصدام، وهو ما تجل بوضوح في مبادرة الرئيس السيسي إلى زيارة السودان في ثالث زيارته الخارجية منذ توليه المنصب، بعد زيارة الجزائر، والمشاركة في أعمال القمة الأفريقية في مالابو في ٢٠١٤، والحرص على دعوة الرئيس البشير وحضوره للقاهرة ودعم الحوار على مستوى القمة، إلا أن ميراث الماضي وغياب الأطر الاستراتيجية القادرة على إعادة صياغة العلاقات المشتركة وتحديد الأولويات ما يزال يحول دون الخروج من الحلقة المفرغة التي تدور فيها العلاقات وتحكمها فلسفة سياسة الحد الأدنى من التعاون والصراع.

خامساً: نحو صياغة جديدة:

الحديث عن المستقبل وحدود إمكانية توفير صياغة جديدة للعلاقات المصرية - السودانية، لا بد أن يأخذ في الاعتبار

على الموارد بين القوى الدولية، ومن ثم تزايد عوامل التدخل الدولي في صياغة شكل تلك المنطقة وتفاعلاتها بل وتحديد مساحة التقاطعات لشكل وطبيعة التعاون ومستواه بين الدول في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، ومن ثم فإن وتيرة سياسة الحد الأدنى من التعاون لم تعد صالحة لتشكيل العلاقات (المصرية - السودانية). الأمر الذي يقتضي السعي نحو تقليص الفجوة القائمة، ومحاولة وضع أسس جديدة لمصالح البلدين، كسبيل لا مفر منه لإعادة صياغة شكل وطبيعة العلاقات المشتركة وآفاقها المستقبلية.

التنافس على الموارد الطبيعية التي تدفعها الشركات والقوى الدولية في معظم دول حوض النيل والتي لا تقتصر على المياه والزراعة والطاقة فقط.

هذا المنهاج المصري - السوداني إذا ما تحقق يمكن أن يمثل من خلال ملف المياه بتقاطعاته الثنائية والإقليمية والدولية مثلاً، مثلاً ونموذجاً يمكن البناء عليه على مستوى العلاقات الثنائية وأيضاً على مستوى المصالح الإستراتيجية بامتداداتها الإقليمية والدولية، وخاصة أن المرحلة القادمة تنبئ بتنامي العديد من عوامل عدم الاستقرار والصراعات والتنافس